ISSN: 1812-0512 (Print) 2790-346X (online)

Waist Journal for Human Sciences

Journal Homepage: https://wjfh.uowasit.edu.iq/index.php/wjfh/en

Research article

Words in Which the Use of the Intensifying Hāʾ Is Disputed: A Compilation and Critical Study

Lect. Dr. Hussein Sadiq Dhari Al-Hammashi

University of Wasit, College of Education for Human Sciences, Iraq

ARTICLE INFO

Keywords: Intensifying Hāʾ, Intensifying Tāʾ، Linguists, Prophetic Hadith, Holy Qur'an

***Correspondence author*:**

husseinsd10@uowasit.edu.iq

Received: 16 **June** 2026
Revised: 19 **October** 2026
Accepted: 19 **October** 2026
Published: 25 **November** 2026

1812-0512 /© 2026 The Author(s). Published by Wasit Journal for Humanities Sciences، Wasit University. This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/).

***Cite*:**

Al-Hammashi، H. S. D. (2026). A Compilation and Critical Study of Words Contested for the Use of the Ha of Exaggeration. Wasit Journal for Human Sciences، 22(4/Pt2). https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol22.Iss4/Pt2.2101

ABSTRACT

Arab linguists and Qur'anic exegetes have paid considerable attention to the additional hāʾ in their linguistic analyses، examining words ending in this letter and exploring its occurrence and semantic functions. While many scholars agree that the hāʾ serves an intensifying function in certain words، other cases remain controversial. Some scholars interpret it as an intensifying marker، whereas others attribute alternative functions to it، including feminine marking، nominalization, and other grammatical purposes. This study examines these differing interpretations through a critical analysis of the relevant linguistic evidence.

الألفاظ التي اختلف في هاء المبالغة فيها: جمعٌ ودراسةٌ نقدية

م.د حسين صادق ذاري الهماشي
جامعة واسط / كلية التربية للعلوم الإنسانية

المُستخلص

لم يغب عن روع اللغويين والمفسرين الاهتمام بالهاء الزائدة في تخريجاتهم اللغوية، واقفين على جملة من الألفاظ التي انتهت بالهاء، ومحاولين تعليل ورودها والوظيفة الدلالية التي تؤديها. ومن أكثر ما قيل إن قسما غير يسير منها أنها للمبالغة باتفاق، إلا أن هناك قسما آخر لم يحظ بإجماع العلماء، فكان فريق منهم يذهب إلى إثبات أن الهاء للمبالغة، وكان فريق آخر يوجهها توجيهات مختلفة، كأن تكون للتأنيث، أو للمصدر، أو غيرها من التوجيهات التي ستتبين في البحث.

الكلمات المفتاحية: هاء المبالغة، تاء المبالغة، اللغويون، الحديث النبوي، القرآن الكريم

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله وعلى آله الطيبين الطاهرين.

يقع اهتمام هذا البحث بجمع الألفاظ التي وقع اختلاف اللغويين في الهاء الواردة في بنيتها، أهي هاء للمبالغة أم أنها جزء من بنية الكلمة أو ملحقة بها لغرض غير ذلك، ثم تمت دراستها دراسة نقدية تستقرئ أقوال العلماء وتوازن بينها. وقد اقتضت طبيعة البحث أن يُمهد له ببيان مفهوم هاء المبالغة عند اللغويين، وبيان نشأتها وأهم المصطلحات التي أُطلقت عليها، والضوابط التي اعتمدها العلماء في الحكم على الهاء بأنها للمبالغة، مع مناقشة تلك الضوابط وتقويمها.

ومن هنا تأتي إشكالية هذا البحث، لأن هذه الألفاظ التي قيل إن هاءها للمبالغة متفرقة في المعجمات، وكتب اللغة، وأن أحكام العلماء فيها لم تكن على وتيرة واحدة، بل كانت بين الإثبات والتردد والإنكار، وهو ما يدعو إلى جمع هذه الألفاظ وعرض أقوال العلماء فيها، ثم الموازنة بين تلك الأقوال لتحليل أدلتها والانتهاء إلى صحة نسبة الهاء فيها إلى المبالغة من عدمها.

لذا فالهدف هذا البحث حصر الألفاظ التي يقال إن الهاء فيها للمبالغة، ثم تتبع نصوص العلماء، لدراستها دراسة لغوية تكشف عن مواضع الاتفاق والخلاف، وتعرض الأصول التي اعتمدها أهل اللغة في الحكم على هذه الهاء والوظيفة الدلالية التي تؤديها.

التمهيد:

١.مفهوم هاء المبالغة عند اللغويين:

لم نجد في كتب القدماء تعريفا للمبالغة، وإنما وردت المبالغة إذا كان المراد الإشارة إلى دلالة اسم الفاعل على الكثرة والمبالغة (طه وجلال، ٢٠٢٥، ص.١٦٦)، كما لم يفرد لهاء المبالغة مبحث خاص لمعرفة أحوالها، وطرائق استعمالها في كتب اللغويين، إلا أن الباحث خلف عايد الجرادات استقصى لنا كلامهم عليها (الجرادات، ٢٠٢٣، ١٩٤–١٩٥)، ووجد أن الفراء قد فسر المبالغة بتاء التأنيث

في قوله: "رجل مجذامة ومطرابة ومعزابة، فجعلوا فيه الهاء، وهو على غير قياس، وزادوا الهاء؛ لأن العرب قد تدخل الهاء في المذكر على وجهين؛ أما أحدهما فعلى المدح، والآخؤ ذم، فيوجهون المدح إلى الداهية، وتكون الهاء التي دخلت على المذكر يراد بها المدح والمبالغة في نوعه الذي وصف به، فيقال: إن لمنكرة من المناكير، وإنه لراوية وعلامة. فهذا مذهب الداهية والمدح. وأما الذم فقولهم: إن لجخابة هلباجة فقاقة، فيما لا أحصيه، وكأنه يذهب به إلى البهيمة". (الفراء، ١٩٨٩، ص. ٦٠).

وكان المبرد قد شبه المبالغة بالتاء بأنها تقوم مقام الجمع، فكأن الراوية يقوم مقام جماعة من الرواة (العسكري، د.ت، ص.٨٧)، ورأى ابن جني أن دخول الهاء إشعار من المتكلم بأن الموصوف قد بلغ بدخولها الغاية والنهاية (ابن جني، د.ت، ج٢، ص. ٢٠١).

وأشار خلف عايد إلى أن الجوهري قد دمج مذهب الفراء وابن جني، ولم يأت بجديد (الجوهري، ١٩٨٤، ج٦، ص. ٢٥٦٠).

وللحريري رأي في الهاء، وهي أنها إنما تأتي لنقل الشيء من بابه للدلالة على معنى اختص به، وشبه دخولها على المذكر كخلو الوصف المسلط على المؤنث من الهاء في نحو: (امرأة صبور) (الحريري، ١٩٩٨، ص.١٣٢).

والحكم على هاء المبالغة بأنها هاء تأنيث رأي جدير بالقبول، وهو ما ذهب إليه ابن الباذش (ابن الباذش، د.ت، ص. ١٤٥)؛ لقول الأزهري: "تأتي التاء "للمبالغة" في الوصف "كـ: راوية" لكثير الرواية، وإنما أنثوا المذكر لأنهم أرادوا أنه غاية في ذلك الوصف، والغاية مؤنثة. ولتأكيدها"، أي: المبالغة الحاصلة بغير التاء "كـ: نسابة"، وذلك لأن فعالا يفيد المبالغة بنفسه، فإذا دخلت عليه التاء أفادت تأكيد المبالغة لأن التاء للمبالغة". (الأزهري، ٢٠٠٠، ج٢، ص. ٤٩٢). إلا أنها تحمل مزية أنها تشعر بالمبالغة عند دخولها على المؤنث، وإلا لم تكن هاء مبالغة.

٢.الحكم على الهاء بأنها للمبالغة:

بعد استقصاء أقوال العلماء فيها، وأمثلة ما جاء منها، تبين أن الحكم على الهاء بأنها هاء المبالغة محكوم بأن اللفظ الداخلة عليه يكون وصفا، وهو ما صرح به الثعالبي في قوله: "هاء المبالغة وهي الهاء الداخلة على صفات المذكَّر نحو قولك: رجل علَّامة ونسَّبة وداهية وباقِعَة. ولا يجوز أن تدخل هذه الهاء في صفة من صفات الله عز وجل بحال وإن كان المراد بها المبالغة في الصفة. ومنها الهاء الداخلة على صفات الفاعل لكثرة ذلك الفعل منه ويقال لها هاء الكثرة نحو قولهم نُكْحَةَ وطُلْقَةَ وضُحْكَةَ ولُمْنَةَ وسُخْرَةَ وفي كتاب الله: "وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ"[القرآن الكريم، الجزء الثلاثون، ٦٠١. ١] أي لكل عَيَّبَة مُغتابَة. ومنها الهاء في صفة المفعول به لكثرة ذلك الفعل عليه كقولهم: رجل ضُحكة ولُعنة وسُخرَة وهُتكَة. ومنها هاء الحال في قولهم: فلان حسن الرَّكْبة والمشية والعِمَّة. وهاء المرة كقولك: دخلت دخلة وخرجت خرجة. وفي كتاب الله عز وجل: "وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ٱلَّتِي فَعَلْتَ" [القرآن الكريم، الجزء التاسع عشر، ٣٦٧. ١٩] ". (الثعالبي، ٢٠٠٢، ص. ٢٤٧).

الألفاظ التي اختلف في هاء المبالغة فيها:

١.الحَبَلَة:

نقل العلماء في الحديث الوارد عن النبي (ﷺ): "نَهَى عَن بَيع حَبَلِ الحَبَلَةِ". واختلفوا في هاء (الحبلة)، متفقين على أن الحبل ولد الجنين الذين يكون في بطن الناقة (الهروي، ١٩٩٩، ج٢، ص. ٤٠٢، الأزهري، ٢٠٠١، ج٥، ص. ٥٣، الحميدي، ١٩٩٥، ص. ٤٨٧، ابن منظور، ١٤١٤هـ، ج١١، ص. ١٣٩)

وورد أنه "لَا يُقَالُ لِشَيءٍ مِنَ الحَيَوَانِ حُبْلَى غَيرِ المَرْأَة إلَّا في حَدِيثِ: "نَهَى عَن بَيع حَبَلِ الحَبَلَةِ". (الوقشي، ٢٠٠١، ج٢، ص. ١٢٨)

واختلفوا في هاء الحبلة على أقوال:

الأول: أن الحبلة الحبل الذي يكون في بطن الناقة، وعندهم أن الهاء للمبالغة (الهروي، ١٩٩٩، ج٢، ص. ٤٠٢، الحميدي، ١٩٩٥، ص. ٤٨٧)

الثاني: ما نقل عن أبي العباس من أن "مَعْنَى حَبَلِ الحَبَلَةِ عِنْدِي إِنَّمَا يَعْنِي بِهِ حَمْلَ الكَرْمَةِ قَبْلَ أَنْ تَبْلُغَ، والكَرْمَةُ يُقَالُ لَهَا: الحَبَلَةُ، وَجَعَلَ حَمْلَهَا قَبْلَ أَنْ تَبْلُغَ حَبَلًا، كَمَا نَهَى عَنْ بَيعِ ثَمَرِ النَّخْلِ حَتَّى تُزْهِيَ" (الوقشي، ٢٠٠١، ج٢، ص. ١٢٨، ابن السكيت، ١٩٩٨، ص. ٢٣٥)

وجاء في التهذيب: "وَقَالَ اللَّيْث: المُحَبَّلُ الحَبْلُ فِي قَول رؤبة كلُّ جُلال يمْلَأ المُحَبَّلا قَالَ وحبِلَت الْمَرْأَة تحبَلُ حَبَلاً وَهِي حُبْلَى قَالَ: وحَبَلُ الحَبَلَةِ ولَدُ الْوَلدِ الَّذِي فِي البطْن كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّة يتبايعون أولادَ مَا فِي بُطون الحوامِل فَنهى النَّبِي صلى الله عليه وسلم عَن الملاقِيح والمضامينِ" (الأزهري، ٢٠٠١، ج٥، ص. ٥٣)

ونقل إن الهاء في الحبلة "الأُنثى الَّتِي هِيَ حَبَل فِي بَطْنِ أُمها فَيَنْتَظِرُ أَن تُنْتَج مِنْ بَطْنِ أُمها، ثُمَّ يَنْتَظِرُ بِهَا حَتَّى تَشِبَّ، ثُمَّ يُرْسِلُ عَلَيْهَا الفَحْل فتَلْقَح فَلَهُ مَا فِي بَطْنِهَا" (الوقشي، ٢٠٠١، ج٢، ص. ١٢٨، ابن منظور، ١٤١٤هـ، ج١١، ص. ١٣٩)

الثالث: وحكي عن الأخفش أنها جمع حابلة؛ ورُدَّ "لأَنَّ فَاعِلَةَ إِنَّمَا بَابُهَا أَنْ يُجْمَعَ عَلَى فَوَاعِلِ كَضَارِبَةٍ وضَوَاربَ، وفَاسقَةٍ وفَوَاسِقَ" (الوقشي، ٢٠٠١، ج٢، ص. ١٢٨)

الرابع: فسرت على أنها مصدر، وهو ما ذهب إليه أبو عبيدة: "لَا يُقَالُ لِشَيءٍ مِنَ الحَيَوَانِ حُبْلَى غَيرِ المَرْأَة إلَّا في حَدِيثِ: "نَهَى عَن بَيع حَبَلِ الحَبَلَةِ". قَال: وَذلَكَ لا يَكُوْنُ [إلَّا] أَنْ تَكُوْنَ الإبِلُ حَوَامِلُ –لِشِبَعٍ– حُبلَى ذلِكَ الحَبَل، أَرَدَ أَبُو عُبَيدَةَ أَنَّ الحَبَلَةَ مَصْدَرٌ جَاءَ عَلَى فَعَلَةٍ كَمَا قَالُوا هَوَكَتِ النَّاقَةُ هَوَكَةً، وبَلَمَتْ بَلَمَةً، وَهَدَمَتْ هَدَمَةً: إِذَا اشْتَهَتِ النِّكَاحِ، وَأَنكرَ عَلَيهِ الأَخْفَشُ هَذَا وَقَال: كَيفَ يَجُوْزُ أَنْ يَجْعَلَ لِلْحَبلِ حَبَلًا، وَمَعَ هَذَا فَإِنَّا لَمْ نَسْمَعْ حَبَلَتْ حَبَلَةً؟ وَهَذَا الَّذِي قَالهَ الأَصْمَعِيُّ لَا يَلْزَمُ؛ لأَنَّ العَرَبَ قَدْ تُوْقِعُ المَصَادِرَ مَوَاقِعَ أَسْمَاءِ الفاعِلِينَ والمَفْعُولينَ فَيَقُوْلُوْنَ: رَجُل عَدْلٌ أَي: عَادلٌ، وَدِرْهَمٌ ضَرْبُ كَذَا، وَثَوْبٌ نَسْجُ اليَمَنِ، أَي: مَضْرُوْبٌ ومَنْسُوْجٌ، فَيَكُوْنُ قَدْ وَضَعَ الحَبَلَةَ الَّتِي هِيَ مَصْدَر مَوْضِعَ الحَبْلَى الَّتِي هِيَ صِفَة" (الوقشي، ٢٠٠١، ج٢، ص. ١٢٨)

أما الحبلة بسكون الباء فمرفوض عند العلماء. (النووي، ١٤١٤هـ، ص. ١٧٧).

خلاصة القول: إنه إذا أريد بالحبلة وصف الأنثى، فيمكن حملها على التأنيث؛ لأن الأصل يدل على الحمل؛ لكنه رأي يضعفه أن ليس قطعا أن المراد استعمال اللفظ للمؤنث، إذ الممكن أن المراد غيره. ولو ذهبنا إلى أن الهاء للمبالغة، فهو رأي يقويه أن العرب تلحق الهاء بالصفات للمبالغة، ولكنه رأي محكوم بأن المراد اتصاف الموصوف به على وجه الكثرة أو القوة في الحمل، ولكنه يبقى مجرد احتمال. وأما الرأي الذاهب إلى أنها جمع فإنه احتمال مبني على سماع، ولا يمكن الركون إليه؛ لعدم ورود الدليل المنقول من أن هناك نصا قطعيا على أن الحبلة جمع. أما رأي من ذهب إلى أن الحبلة مصدر، فهو محكوم بثبوت أن المراد به الحمل نفسه أو حالة الحبل، وهو كالعاقبة والعافية؛ والرأي الأخير أقوى؛ لأن الحديث جاء على جهة الإخبار عن الحبلة التي يراد بها المصدر.

٢.ناكسة مفرد (ناكس)

قال الفرزدق: (الفرزدق، ١٩٨٣، ج١، ص. ٤٩٦)

وإذا الرِّجال رَأَوْا يَزيدَ رأيتَهم ... خُضُعَ الرِّقاب نَوَاكِسَ الأبصار

حملوا البيت على الضرورة، قال ابن حجر: " احتاج الفرزدق لضرورة الشعر فأجرى نواكس على أصله، ولا يكون مثل هذا أبدا إلا في ضرورة، ولا تجمع النحاة ما كان من فاعل نعتا على فواعل لئلا يلتبس بالمؤنث، ولم يأت ذا إلا في حرفين فارس وفوارس، وهالك وهوالك، أما الأول فإنه لا يستعمل في الفرد فأمن فيه اللبس، وأما الثاني فلأنه جرى مجرى المثل يقولون هالك في الهوالك فأجروه على أصله لكثرة الاستعمال. قلت: فظهر أن الضابط في هذا أن يؤمن اللبس أو يكثر الاستعمال أو تكون الهاء للمبالغة أو يكون في ضرورة الشعر، والله أعلم". (ابن حجر، ١٣٩٠هـ، ج٨، ص. ٣١٥)

وقد وجه توجيهات أخرى، منها:

أن المراد الرجال على اعتبار أن العرب تقول: هي الرجال، وكذلك تقول: هي الجمال. (الشاطبي، ٢٠٠٧، ج٧، ص. ١٨٤، الأزهري، ٢٠٠١، ج١٠، ص. ٤٤)

ولابن الضائع توجيه آخر لهذا الجمع، فنواكس عنده "صفة للأبصار من جهة المعنى، لأن الأصل قبل النقل: نواكسٌ أبصارُهُم، والجمع في هذا قبل النقل على فواعل سائغ لأنه غير عاقل، فلما نقل تركوا الأمر على ما كان عليه، لأن المعنى لم ينتقل" (الشاطبي، ٢٠٠٧، ج٧، ص. ١٨٤)

ولهم رأي آخر في (نواكس)، بأنهم رووا "نَواكِسي الأَبصار، وَقَالَ: أَدخل الْيَاءَ لأَن رَدَّ النَّوَاكِسِ إِلى الرِّجَالِ، إنما كَانَ: وإِذا الرِّجَالُ رأَيتهم نَوَاكِسَ أَبصارُهم، فَكَانَ النواكسُ للأَبصار فَنُقِلَتْ إِلى الرِّجَالِ، فَلِذَلِكَ دَخَلَتِ الْيَاءُ، وإِن كَانَ جَمْعُ جَمْعٍ كَمَا تَقُولُ مَرَرْتُ بِقَوْمٍ حَسَني الْوُجُوهِ وحِسانٍ وجوهُهم، لَمَّا جَعَلْتَهُمْ لِلرِّجَالِ جِئْتَ بِالْيَاءِ، وإِن شِئْتَ لَمْ تأْتِ بِهَا، قَالَ: وأَما الْفَرَّاءُ وَالْكِسَائِيُّ فإِنهما رَوَيَا الْبَيْتَ نواكسَ الأَبصار، بِالْفَتْحِ، أَقرَّا نَوَاكِسَ عَلَى لَفْظِ الأَبصار، قَالَ: وَالتَّذْكِيرُ نَاكِسِي الأَبصارِ" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ج٦، ص. ٢٤١)

وذكر ابن حجر في فتح الباري توجيها آخر لم أجده عند غيره، وهو أن نواكس جمعت جريا مع القاعدة الصرفية، وهي أنها مفرد (ناكسة)، إلا أن التاء فيها ليست للتأنيث، وإنما هي للمبالغة، فيكون جمع فاعلة على فواعل. (ابن حجر، ١٣٩٠هـ، ج٨، ص. ٣١٥)

وخلاصة القول: إن رد الجمع إلى أن مفرده (ناكسة) والهاء للمبالغة، لا يمكن أن نسلم به لعدم وجود الدليل عليه؛ ولأن التوجيهين الآخرين يردان هذا التوجيه؛ لأنهما أكثر رجاحة، فضلا عن ورود أشباههما في اللغة، لأنهم يقولون: قالت قريش، وجاءت تميم؛ وإن كان المقصود الرجال؛ لأنها مؤنثة لفظا. وأما الثاني، وهو أن نواكس صفة للأبصار من جهة المعنى، فهو مؤيد بما جاء في الاستعمال القرآني: سمحإِذۡ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ" [القرآن الكريم، الجزء السابع، ١٧٣. ٤] فأجريت فيه الكواكب مجرى العقلاء.

٣.مُرَسَّعَةٌ:

قال امرؤ القيس: (امرؤ القيس، ٢٠٠٤، ص. ٧٩)

مُرَسَّعَةٌ بينَ أرساغِهِ ... بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغي أرْنَبا

لم يتفق علماء اللغة على المراد بالمرسعة في بيت امرئ القيس، وذهبوا فيه إلى مذهبين:

الأول: أن المراد بالمرسعة الرجل الذي لا يبرح منزله، والهاء فيه للمبالغة. (الفارابي، ٢٠٠٣، ج٢، ص. ٣٦٣، الجوهري، ١٩٨٧، ج٣، ص.١٢١٩) وهو ما أيده العيني في قوله: "هو بضم الميم وفتح الراء وفتح السين المشددة ويقال: بكسر السين، وهو مثل المرسع اسم فاعل ولكنه أدخل الهاء للمبالغة كعلامة؛ وهو الذي يجعل التميمة في رسغه" (العيني، ٢٠١٠، ج١، ص. ٥٢٣)

الثاني: أن الهاء فيها للتأنيث، فيكون البيت على "معنى تَأنيثِ العَيْن؛ لأنّ التَّرسيع إنَّما يكونُ فيها فيكونُ مثلَ قولِ القائلِ لرجلٍ كان أقْصَمَ الثَّنِيَّةِ: قد جاءَتْكم القَصْمَاء ذهبَ إلى سِنه" (الفارابي، ٢٠٠٣، ج٢، ص. ٣٦٣)

خلاصة القول: إن القول بأن الهاء فيه للمبالغة أقوى، لورود الدليل عليه، وهو رواية أهل اللغة بأن المرسع بالهاء إنما هو للمبالغة من المرسع، فضلا عن أن سياق البيت يؤيد هذا التوجيه، فهو يقول في البيت الذي قبله: (امرؤ القيس، ٢٠٠٤، ص. ٧٩)

أيَا هِنْدُ لا تَنْكِحِي بُوهَة ... عَلَيهِ عَقِيقَتُهُ أَحْسَبا

فالخطاب موجه إلى رجل، وفيه البيت صيغة مبالغة (بوهة) وهو الرجل الذي لا خير فيه.

٤ .كاشفة:

قال تعالى: سمحلَيۡسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ" [القرآن الكريم، الجزء السابع والعشرون، ٥٢٨. ٥٨]

اختلف العلماء في (الكاشفة) على أقوال:

الأول: أنها مصدر جاء على فاعلة كالعاقبة والخاتمة، والمراد (كَشْف). (ابن سيده، ٢٠٠٠، ٦، ص. ٦٨٩، الهروي، ١٩٩٩، ج٥، ص. ١٦٣٤، ابن منظور، ١٤١٤هـ، ج٩، ص. ٣٠٠)

الثاني: إنما دخلت الهاء للتناسب الصوتي في الآية السابقة: سمحأَزِفَتِ ٱلْآزِفَةُ" [القرآن الكريم، الجزء السابع والعشرون، ٥٢٨. ٥٧]. (ابن سيده، ٢٠٠٠، ج٦، ص. ٦٨٩).

الثالث: أنها صفة لموصوف محذوف، والتقدير: (نفس كاشفة، أو حال كاشفة). (الهلالي، ١٩٧٨، ص. ١٥٣)

خلاصة القول: إن أرجح الأقوال إن التاء للمبالغة؛ لأن "الساعة لا يكشفها إلا رب العالمين". (ابن سيده، ٢٠٠٠، ج٦، ص. ٦٨٩)

٥.البصيرة:

قال تعالى: سمحبَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ „ [القرآن الكريم، الجزء التاسع والعشرون، ٥٧٧. ١٤]

اختلف في لفظ (بصيرة) في قوله تعالى على أقوال:

الأول: أن المراد بالبصيرة أنها صفة لموصوف محذوف، أي: عين بصيرة. (المطرزي، ١٩٧٩، ج١، ص. ٧٦)

الثاني: قيل إن المراد حمله على المعنى، والتقدير: "بل الإنسان حجة على نفسه". (القرطبي، ٢٠٠٨، ج١٢، ص. ٧٨٧١) كما هو في قوله تعالى: سمحكَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا" [القرآن الكريم، الجزء الخامس عشر، ٢٨٣. ١٤] (الماروديي، د.ت، ٦، ص. ١٥٤)

الثالث: أنه معناه أنه "بصير بعيوب الناس غافل عن عيب نفسه فيما يستحقه لها وعليها من ثواب وعقاب" (الماروديي، د.ت، ج٦، ص. ١٥٤)

الرابع: أن المراد أن " للإنسان على نفسه دليل علامة وشاهد فأعضاؤه تشهد عليه بما عمله" (٦، ص. ٦٥٦). قال ابن قتيبة: "يريد شهادة جوارحه عليه، لأنها منه، فأقامه مقامها". (ابن قتيبة، د.ت، ١٢٢)

الخامس: نقل الباقولي أن الإنسان الآية محمول على النفس؛ "لأن الإنسان والنفس واحد" (الباقولي، ١٤٢٠هـ، ج٢، ص. ٦١٩) وأيد هذه القولة بما جاء في قول الحطيئة: (الحطيئة، ١٩٨٧، ص. ٣٣٣)

ثلاثة أنفس وثلاث ذود ... لقد جار الزّمان على عيالي

حمل الأنفس على الأشخاص. وهو عكس الآية التي حملت الإنسان على النفس.

السادس: إن المراد به المبالغة، يعني أن "الإنسان على نفسه بصيرة، والهاء دخلت للمبالغة كما دخلت في علّامة ونسّابة" (ابن الهائم، ١٤٢٣هـ، ص. ٣٢٩)

خلاصة القول: الأرجح في هذه الأقوال من جهة نظر معنوية تفسيرية أن (بصيرة) تعني الشاهد والحجة على نفسه، إلا أن هذا لا يمنع من أن نحمل الهاء على المبالغة؛ فيكون المعنى: أن الإنسان هو الشاهد على نفسه شهادةً بالغةً، فيجتمع المعنى التفسيري مع التوجيه الصرفي للهاء.

٦. الرهينة:

جاء في الحديث: " كل غُلَام رهينة بعقيقته" (العيني، د.ت، ج٢١، ص. ٨٨)

اختلف في توجيه الرهينة على قولين:

الأول: المراد بالرهينة الرهن، وهو فعيلة بمعنى مفعول، قال الهروي: " الرهينة: الرهن، وهو بمعنى مفعول، والهاء للمبالغة" (الهروي، ١٩٩٩، ج٣، ص. ٨٠٠). وقال العيني: "الرهينة الرَّهْن وَالْهَاء لِلْمُبَالَغَة كالشتيمة والشتم ثمَّ استعملا بِمَعْنى الْمَرْهُون، يُقَال: هُوَ رهن بِكَذَا ورهينة بِكَذَا" (العيني، د.ت، ج٢١، ص. ٨٨)

الثاني: أنكر ابن قيم الجوزية أن تكون الهاء للمبالغة، قال: " قيل: الهاء فيه للمبالغة، وإنما هو رهين بمعنى مرتهَن. والصواب أنها للتأنيث، فذهب به مذهب النفس المؤنثة، فهو كقوله تعالى: {كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ} [القرآن الكريم، الجزء التاسع والعشرون، ٥٧٦. ٣٨]" (ابن قيم الجوزية، ٢٠١٩، ج٢، ص. ٢٧٧).

خلاصة القول: إن الصواب في ذلك أن تكون الهاء في الرهينة للمبالغة؛ لقول الزمخشري: "رَهِينَةٌ ليست بتأنيث رهين في قوله كُلُّ امْرِئٍ بِما كَسَبَ رَهِينٌ لتأنيث النفس، لأنه لو قصدت الصفة لقيل: رهين، لأنّ فعيلا بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث، وإنما هي اسم بمعنى الرهن، كالشتيمة بمعنى الشتم، كأنه قيل: كل نفس بما كسبت رهن، ومنه بيت الحماسة: (المرزوقي، ٢٠٠٣، ص. ١٧٩)

أَبَعْدَ الذي بالنَّعْفِ نَعْفِ كُويكِبٍ ... رَهِينَةِ رَمْسٍ ذي تُرابٍ وجَنْدلِ

كأنَّه قال: رَهْنِ رَمْسٍ" (الزمخشري، ١٩٤٧، ج٤، ص. ٦٥٤).

٧. غائبة:

قال تعالى: سمحوَمَا مِنۡ غَآئِبَةٖ فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ" [القرآن الكريم، الجزء العشرون، ٣٨٣. ٧٥]

اختلف في (غائبة) الواردة في قوله تعالى على أقوال:

الأول: المراد بالغائبة الشيء الذي في غاية الخفاء على الناس، وعلى هذا تكون الهاء للمبالغة. (السيوطي، د.ت، ص. ٥٠٣).

الثاني: ذهب الثعلبي إلى أن الهاء إنما أدخلت على الإشارة إلى الجمع، أي: "مكتوم سر وخفي أمر". (الثعلبي، ٢٠٠٢، ج٧، ص. ٢٢٢). قال الواحدي: "وقيل في دخول الهاء في الغائبة: إنها إشارة إلى الجماعة الغائبة، فهى تتضمن الإحاطة بجميع الغائبات". (الواحدي، ١٤٣٠هـ، ج١٧، ص. ٢٩٤).

الثالث: الهاء للتأنيث، و(غائبة) صفة والموصوف محذوف، تقديره: جملة غائبة. (الواحدي، ١٤١٥هـ، ص. ٨٠٩).

الرابع: أنها مصدر "كالخائنة والعاقبة، فتكون الغائبة بمنزلة: الغيب، كأنه قيل: وما من غيب في السماء والأرض؛ أي: غائب". (الواحدي، ١٤٣٠هـ، ج١٧، ص. ٢٩٤)

خلاصة القول: أقوى الأقوال إن المراد بالغائبة الشيء البالغ حفاءً، وأن الهاء للمبالغة؛ والدليل على قوته موافقته لسياق الآية التي تتحدث عن الإحاطة بكل ما خفي واستتر، فالغائبة يفيد الخفاء أكثر من لفظ الغائب. وما يقوي القول بالمبالغة ورود ألفاظ تلحق بها الهاء للمبالغة كالراوية والعلامة والنسابة. وقول آخر: إن الغائبة جاءت نكرة، والنكرة تفيد العموم هنا.

٨.إِمَّرَة:

جاء في الحديث: "مَنْ يُطع إِمَّرَة لَا يأكُل ثَمَرَةً" (ابن الأثير، ١٩٧٩، ج١، ص. ٦٧).

اختلف في (الإِمَّرَة) على أقوال:

الأول: أن المراد بالإمرة الرجل، أي: الأحمق، قال ابن الأثير: "وَقَدْ تُطْلَقُ الإِمَّرَة عَلَى الرجُل، وَالْهَاءُ لِلْمُبَالَغَةِ، كَمَا يُقَالُ رَجُلٌ إِمَّعَةٌ" (ابن الأثير، ١٩٧٩، ج١، ص. ٦٧).

الثاني: أن المراد بها المرأة، قال ابن منظور: "الإِمَّرَةُ، بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ: تأْنيث الإِمَّرِ، وَهُوَ الأَحمق الضَّعِيفُ الرأْي الَّذِي يَقُولُ لِغَيْرِهِ: مُرْني بأَمرك، أَي مَنْ يُطِعِ امرأَة حَمْقَاءَ يُحْرَمِ الْخَيْرَ". (ابن منظور، ١٤١٤هـ، الزمخشري، ١٩٤٧، ج٤، ص. ٣٢)

خلاصة القول: إن سياق الحديث المنقول يؤيد أن المراد بها المرأة؛ لما نقل من أن " آدم لما زيّنت لَهُ حَوَّاء الْأكل من الشَّجَرَة فَأكل مِنْهَا فعاقبه الله قَالَ من يطع إمرة لَا يَأْكُل ثَمَرَة". (الزمخشري، د.ت، ج١، ص. ٥٩).

٩.كافّة

قال تعالى: سمحوَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ" [القرآن الكريم، الجزء الثاني والعشرون، ٤٣١. ٢٩]

لم يتفق اللغويون والمفسرون على الغرض الذي أدته (كافة) في الآية المباركة، وكان رأيهم على أقوال:

الأول: أنها صفة لموصوف محذوف، قال الزمخشري: "إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ إلا إرسالة عامة لهم محيطة بهم، لأنها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم" (الزمخشري، ١٩٤٧، ج٣، ص. ٥٨٣)

الثاني: أنها حال من الكاف، وهو ما ذهب إليه الزجاج، والتاء فيه للمبالغة (ابن مالك، ١٩٩٠، ج٢، ص. ٣٣٧، الفارضي، ٢٠١٨، ج٢، ص. ٢٩٥)، وهو ما يفهم من قوله: " معنى كافَة الإحاطَةُ في اللغة، والمعنى أرسلناك جامعاً للناس" (الزجاج، ١٩٨٨، ج٤، ص. ٢٥٤) وقال الشهاب الخفاجي: "وقيل: كافة اسم فاعل والتاء فيه للمبالغة، وإليه ذهب الإمام "الراغب" فقال في قوله تعالى: سمحوَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ „ [القرآن الكريم، الجزء الثاني والعشرون، ٤٣١. ٢٩] أي كافا لهم عن المعاصي والهاء فيه للمبالغة كراوية وعلامة" (الخفاجي، ١٩٩٦، ص. ٢٠٤) (الراغب الأصفهاني، ١٤١٢هـ، ص. ٧١٣)

الثالث: أنها حال من الناس، قال ابن مالك: "أن كافة حال من الناس، والأصل للناس كافة، أي جميعا، وهذا هو الصحيح، وهو مذهب أبي علي وابن كيسان" (ابن مالك، ١٩٩٠، ج٢، ص. ٣٣٧) وقال العكبري: "وَقِيلَ: هُوَ حَالٌ مِنَ النَّاسِ، إِلَّا أَنَّهُ ضَعِيفٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ؛

لِأَنَّ صَاحِبَ الْحَالِ مَجْرُورٌ. وَيَضْعُفُ هُنَا مِنْ وَجْهٍ آخَرَ؛ وَذَاكَ أَنَّ اللَّامَ عَلَى هَذَا تَكُونُ بِمَعْنَى إِلَى؛ إِذِ الْمَعْنَى أَرْسَلْنَاكَ إِلَى النَّاسِ؛ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: مِنْ أَجْلِ النَّاسِ". (العكبري، د.ت، ج٢، ص. ١٠٦٩). التبيان في إعراب القرآن

ورد ابن مالك ما ذهب إليه الزمخشري والزجاج قائلا: "وما استعملت العرب كافة قط إلا حالا". كذا قال ابن برهان. وكذلك أقول، ولا يلتفت إلى قول الزمخشري والزجاج؛ أما الزمخشري فلأنه جعل كافة صفة ولم تستعمله العرب إلا حالا". (ابن مالك، ١٩٩٠، ج٢، ص. ٣٣٧)

خلاصة القول: الأقرب إلى صناعة النحو والتفسير أن (كافة) جاءت في كلام العرب غالبا بمعنى (جميعا) للدلالة للحال، وأن هذا التخريج لا يحتاج إلى تقدير محذوف كما ذهب إلى ذلك الزمخشري، وأن إعرابها حال يتماشى مع السياق: أن الرسول قد أرسل إلى الناس جميعا؛ فتكون الهاء فيها دالة على التأنيث اللفظي، وأنها التزمت هذه الصيغة للدلالة على الحال المذكر والمؤنث على السواء.

١٠. جذعة:

جاء في حديث الإمام علي (ﷺ): "أَسْلَمَ أَبُو بَكْرٍ وأَنَا جَذْعَمَةُ" (ابن الأثير، ١٩٧٩، ج١، ص. ٢٥١)، وفي رواية أخرى: "أَسْلَمْتُ وَأَنَا جَذْعَمَةُ" (ابن الأثير، ١٩٧٩، ج١، ص. ٢٥١).

نقل ابن قتيبة الحديث مرويا عن ثلاثة رواة (ابن قتيبة، ١٩٧٧، ج٢، ص.١٢٤)، ولم تسلم سلسلة رواته من النقد (أبو حاتم، ١٩٥٢، ج١، ص. ١٩. ابن كثير، ٢٠١١، ج١، ص.١٦٥. النوري وآخرون، ١٩٩٢، ج١، ص. ٣٩٢)[١].

اتفق ذاكرو هذا الحديث أن الهاء في (جذعمة) للمبالغة، إلا الزَّبيدي الذي عرض لنا رأيين فيها، قال: "وَفِي تَاءِ الجَذْعَمة وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا المُبَالَغَةُ، والثانِي التَّأْنِيثُ، علَى تَأْوِيلِ النَّفْسِ أَو الجُثَّة" (الزبيدي، ٢٠٠١، ٢٠، ص. ٤٢٤).

أما الجذعمة فهو الصغير كما بينه اللغويون (الجوهري، ١٩٨٧، ج٣، ص. ١١٩٥، ابن منظور، ١٤١٤هـ، ج٨، ص. ٤٥)، ورأوا أن الميم فيه زائدة للتوكيد (ابن الأثير، ١٩٧٩، ج١، ص. ٢٥١، الكجراتي، ١٩٦٧، ج١، ص. ٣٣٦)، والهاء كما بينا.

(١) ذكر ابن قتيبة هذا القول في غريب الحديث، قال: " يرويهِ الرّبيع بن نَافِع الْحلَبِي عَن ابراهيم بن يحيى الْمَدِينِيّ عَن صَالح مولى التؤمة". وبالنظر إلى رواة هذا القول تبين أن (أبراهيم بن يحيى المديني) مضعف، فقد جاء في الجرح والتعديل: "حدثنا عبد الرحمن أنا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب إلي قال سمعت إبراهيم بن عرعرة يقول سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول سألت مالك بن أنس عن إبراهيم بن أبي يحيى أكان ثقة؟ قال: لا، ولا ثقة في دينه". وجاء في التكميل في الجرح والتعديل: " وقال مرةً: الكذابون المعروفون بوضع الحديث أربعة: إبراهيم بن أبي يحيى بالمدينة، والواقدي ببغداد، ومقاتل بن سليمان بخراسان، ومحمد بن سعيد المصلوب بالشام". أما (صالح مولى التوءمة) فجاء في الجامع في الجرح والتعديل: " قال أبو زرعة الرازي: حدثني عبد الله بن الحسن، عن مطرف، قال: سمعتُ مالكًا يقول: صالح مولى التوأمة كذاب". ثم إنني لم أحظ بالحديث مرويا في كتب الشيعة.

خلاصة القول: إن حمل الهاء في (جذعمة) على المبالغة أرجح من حملها على التأنيث؛ لأن هذا هو الظاهر من كلام من تعرض للفظ، فضلا عن أن تأويل التاء بالتأنيث يقتضي تقدير مضاف إليه محذوف كالنفس أو الجثة، وهو خلاف الأصل، كما أن سياق الحديث يراد به المبالغة في وصف صغر سن الإمام علي (عليه السلام) عند إسلامه، فتكون الهاء دالة على تقوية المعنى وتوكيده لا على التأنيث.

١١. دابة:

قال تعالى: سمحوَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ خَلۡقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِن دَآبَّةٖۚ وَهُوَ عَلَىٰ جَمۡعِهِمۡ إِذَا يَشَآءُ قَدِيرٞ „ [القرآن الكريم، الجزء الخامس والعشرون، ٤٨٦. ٢٩]

اختلف في المراد بالدابة في قوله عز وجل على أقوال:

الأول: العموم، وإليه ذهب النحاس في قوله: "يريد الناس والملائكة يعني وما نشر وفرق في الأرض من الناس وفي السماء من الملائكة ويعقب على ذلك بقوله: وهذا قول حسن لأنه يقال لكل حي دابة من دب فهو دأب والهاء للمبالغة كما يقال: راوية وعلامة" (النحاس، ١٤٠٩هـ، ج٦، ص. ٣١٤-٣١٥، النحاس، ١٤٢١هـ، ج٤، ص. ٥٠).

الثاني: قيل: إن الهاء هنا للتأنيث، وهو ما أثبته النحاس (النحاس، ١٤٠٩هـ، ج٦، ص. ٣١٤)، والقرطبي (القرطبي، ٢٠٠٨، ج١٠، ص. ٦٥٩٥)، والشوكاني (الشوكاني، ١٤١٤هـ، ج٤، ص. ٥٠).

خلاصة القول: إن حمل الهاء على أنها للتأنيث يكون أقرب إلى الاستعمال؛ لأن لفظ الدابة مستقر في استعمال العرب؛ أما حمله على المبالغة فلعلة، وهي أنهم نظروا إلى أصل الاشتقاق؛ لذا نشأ هذا الخلاف.

١٢. مُعَقِّبَةٌ:

قال تعالى: سمحلَهُۥ مُعَقِّبَٰتٞ مِّنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ يَحۡفَظُونَهُۥ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۗ" [القرآن الكريم، الجزء الثالث عشر، ٢٥٠. ١١]

اختلف العلماء في توجيه التاء في المفرد (معقبة) على أقوال:

الأول: أن التاء للتأنيث اللفظي، قال الشوكاني: "قَالَ الزَّجَّاجُ: الْمُعَقِّبَاتُ مَلَائِكَةٌ يَأْتِي بَعْضُهُمْ بِعَقِبِ بَعْضٍ، وَإِنَّمَا قَالَ: مُعَقِّبَاتٌ مَعَ كَوْنِ الْمَلَائِكَةِ ذُكُورًا لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ يُقَالُ لَهَا مُعَقِّبَةٌ، ثُمَّ جُمِعَ مُعَقِّبَةٌ عَلَى مُعَقِّبَاتٍ ". (الشوكاني، ١٤١٤هـ، ج٣، ص. ٨٣) وقال الطبري: " واحدُ الملائكةِ معقِّبٌ، وجماعتُها مُعقِّبةٌ، ثم جُمِع جمعُه، أعنى جمعَ معقِّبٍ بعدَما جُمِع معقبةً، فقيلَ: معقِّباتٌ. كما قيل: أبناواتُ سعدٍ، ورجالاتُ بنى فلانٍ، جمعُ رجالٍ". (الطبري، ٢٠٠١، ج١٣، ص. ٤٥٦)

فالتاء هنا عندهم ليست تاء مبالغة، بل هي تاء بناء استعملت في اسم الجمع «معقبة»، ثم جُمعت على «معقبات».

الثاني: التاء للمبالغة، قال القرطبي: " وَقِيلَ لِلْمَلَائِكَةِ مُعَقِّبَةٌ عَلَى لَفْظِ الْمَلَائِكَةِ. وَقِيلَ: أُنِّثَ لِكَثْرَةِ ذَلِكَ مِنْهُمْ، نحو نسابة وعلامة وراوية". (القرطبي، ١٩٦٤، ج٩، ص. ٢٩١) فالتاء فيها تاء مبالغة على نحو: علامة، ونسابة.

خلاصة القول: إن التاء في المعقبة أقرب إلى أن تكون ليست للمبالغة؛ وإنما للتأنيث اللفظي، أو يمكن أن تكون من أبنية أسماء الجمع؛ لأن المعنى مبني على التعاقب وليس على المبالغة في الوصف.

١٣. راسية:

قال تعالى: سمحوَهُوَ ٱلَّذِي مَدَّ ٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ وَأَنۡهَٰرٗاۖ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ جَعَلَ فِيهَا زَوۡجَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ يُغۡشِي ٱلَّيۡلَ ٱلنَّهَارَۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ" [القرآن الكريم، الجزء الثالث عشر، ٢٤٩. ٣]

اختلف العلماء في هاء (راسية) المفرد على أقوال:

الأول: أن راسية التاء فيها للمؤنث؛ لأننا نقول: جبل راس، وأجبل راسية، والجبال راوس، قال الكرماني: "(رَوَاسِيَ) جمع راسية، والتاء للتأنيث، أي: جبل راس وأجبل راسية وجبال رواسي، فجبال جمع أجبل، وقيل: التاء للمبالغة، كنسَّابة وعلَّامة، والأول أولى". (الكرماني، ٢٠٢٢، ص. ٩٢٩). وقال أبو حيان: "وَالْمَعْنَى: جِبالًا رَوَاسِيَ، وَفَوَاعِلُ الْوَصْفِ لَا يَطَّرِدُ إِلَّا فِي الْإِنَاثِ، إِلَّا أَنَّ جَمْعَ التَّكْسِيرِ مِنَ الْمُذَكَّرِ الَّذِي لَا يَعْقِلُ يُجْرَى مَجْرَى جَمْعِ الْإِنَاثِ. وَأَيْضًا فَقَدْ غَلَبَ عَلَى الْجِبَالِ وَصْفُهَا بِالرَّوَاسِي، وَصَارَتِ الصِّفَةُ تُغْنِي عَنِ الْمَوْصُوفِ، فَجُمِعَ جَمْعَ الِاسْمِ كَحَائِطٍ وَحَوَائِطَ وَكَاهِلٍ وَكَوَاهِلَ. وَقِيلَ: رَوَاسِيَ جَمْعُ رَاسِيَةٍ، وَالْهَاءُ لِلْمُبَالَغَةِ، وَهُوَ وَصْفُ الْجَبَلِ" (أبو حيان، ٢٠٠٠، ج٦، ص. ٣٤٧).

الثاني: أنها تاء المبالغة، وبه صرح غير واحد، قال أبو حيان: "وَقِيلَ: رَوَاسِيَ جَمْعُ رَاسِيَةٍ، وَالْهَاءُ لِلْمُبَالَغَةِ، وَهُوَ وَصْفُ الْجَبَلِ". (أبو حيان، ٢٠٠٠، ج٦، ص. ٣٤٧).

إلا أن الألوسي أنكر أن تكون التاء للمبالغة بحجة أن المبالغة في فاعلة غير مطرد، قال: "وجعل راسية صفة جبل لا أجبل والتاء فيه للمبالغة لا للتأنيث كما في– علامة– يرد عليه أن تاء المبالغة في فاعلة غير مطرد". (الألوسي، ١٩٩٤، ج٧، ص. ٨٩).

خلاصة القول: إن القول بأنها تاء المبالغة مردود لعلة أن القياس اللغوي لا يقتضيه، فضلا عن القياس الدلالي؛ لأن الجبال الرواسي لا تحتاج مع حجة مشاهدتها إلى أن يبالغ في وصفها.

الخاتمة:

انتهى البحث إلى أن الألفاظ التي اختلف العلماء في هاء بنيتها لا يمكن الحكم عليها من صورتها الصرفية وحدها، وإنما يتوقف ذلك على استقراء استعمالها اللغوي، فضلا عن النظر في السياق، والموازنة بين المعنى والدلالة الصرفية، وهو ما يفسر اختلاف توجيهات أهل اللغة والتفسير في نسبة هذه الهاء إلى المبالغة أو إلى غيرها من الوظائف.

وبينت الدراسة أن ضوابط الحكم على الهاء التي للمبالغة ليست مطردة في الألفاظ كلها، وإنما تتفاوت قوة وضعفًا بحسب تحقق شروط الوصف، واقتضاء المقام لأن يكون للمبالغة، فضلا عن عدم وجود توجيه آخر أقوى من جهة الصناعة اللغوية أو الدلالة. وقد رجحت الدراسة حمل الهاء على المبالغة في ألفاظ: المرسعة، والرهينة، والبصيرة، والكاشفة، وجذعمة، والغائبة، لحضور الدليل النقلي وتناسب

السياق، في حين رأينا أن حملها على التأنيث أو غيره أولى في ألفاظ: كافة، والمعقبة، والدابة، والراسية، أما الألفاظ: الحبلة وناكسة والإمرة فقد ظلت محتملة تعدد وجوه التخريج وعدم قيام الدليل القاطع الذي يرجح أحدها ترجيحًا يمكن الركون إليه.

كما كشفت الدراسة أن منشأ الخلاف في تفسير هذه الألفاظ راجع إلى اختلاف مناهج العلماء في النظر إلى الوظيفة الدلالية للهاء، وليس الخلاف في أصل الوضع اللغوي لهذه الألفاظ؛ وهو ما يؤكد أن دراسة هاء المبالغة لا تنفصل عن تداخل المستوى الصرفي والدلالي

وتتمثل القيمة العلمية لهذا البحث في جمع الألفاظ المختلف فيها في موضع واحد بعد أن كانت متفرقة في كتب التفسير والمعجمات واللغة والحديث، ثم إخضاعها لدراسة نقدية مقارنة تقوم على استقراء أقوال العلماء ومناقشتها وترجيح ما يرجحه الدليل.

وبذلك يتبين أن هاء المبالغة ليست ظاهرة صرفية يُقاس عليها بمجرد البنية، وإنما هي ظاهرة دلالية سياقية، لا يستقيم الحكم عليها إلا باجتماع القرائن الصرفية والدلالية والاستعمالية، وهو ما يفسر اختلاف العلماء في عدد من الألفاظ التي تناولها هذا البحث.

المصادر والمراجع:

ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد الجزري، ١٩٧٩م، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت.

ابن الباذش، أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الغرناطي أبو جعفر، د.ت، الإقناع في القراءات السبع، دار الصحابة للتراث، د.ط.

ابن الجوزية، محمد بن أبي بكر، ٢٠١٩م، تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، دار عطاءات العلم، الرياض، ط٢.

ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق، ١٩٩٨م، كتاب الألفاظ، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١.

ابن الهائم، أحمد بن محمد، ١٤٢٣هـ، التبيان في تفسير غريب القرآن، تحقيق: ضاحي عبد الباقي محمد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١.

ابن جني، عثمان بن جني، د.ت، الخصائص، محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ط.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، ١٣٩٠هـ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، وتصحيح وإخراج: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، مصر، الطبعة السلفية الأولى.

ابن سيده، علي بن إسماعيل المرسي، ٢٠٠٠م، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري، د.ت، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري، ١٩٧٧م، غريب الحديث، تحقيق: عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر، ٢٠١١م، التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل، تحقيق: شادي بن محمد آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية، اليمن، ط١.

ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي، ١٩٩٠م، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط١.

ابن منظور، محمد بن مكرم الأنصاري، ١٤١٤هـ، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط٣.

أبو حاتم الرازي، ١٩٥٢م، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، الجرح والتعديل، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط١.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، ٢٠٠٠م، البحر المحيط في التفسير، دار الفكر، بيروت.

الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي، ٢٠٠٠م، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، ط١،.

الأزهري، محمد بن أحمد، ٢٠٠١م، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١.

الألوسي، محمود شكري، ١٩٩٤م، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.

امرؤ القيس، ٢٠٠٤م، ديوان امرئ القيس، عناية: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط٢.

الباقولي، علي بن الحسين الأصفهاني، ١٤٢٠هـ، إعراب القرآن، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، القاهرة . بيروت، ط٤.

الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور، ٢٠٠٢م، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط١،.

الثعلبي، أحمد بن محمد، ٢٠٠٢م، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١.

الجلال المحلي، محمد بن أحمد، والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، د.ت، تفسير الجلالين، دار الحديث، القاهرة، ط١.

الجوهري، إسماعيل بن حماد، ١٩٨٧م، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤.

الحريري، القاسم بن علي، ١٩٩٨، درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، د.ط،.

الحميدي، محمد بن فتوح الأزدي، ١٩٩٥م، تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، تحقيق: زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، مكتبة السنة، القاهرة، ط١.

الخفاجي، أحمد بن محمد، ١٩٩٦م، شرح درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت، ط١.

الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، ١٤١٢هـ، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، دمشق، ط١.

الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، ٢٠٠١، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: جماعة من المختصين، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،.

الزجاج، إبراهيم بن السري، ١٩٨٨م، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١.

الزمخشري، محمود بن عمر، د.ت، الفائق في غريب الحديث والأثر، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، د.ط.

الزمخشري، محمود بن عمر، ١٩٤٧م، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ضبط وتصحيح: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث، القاهرة، ط٣.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى، ٢٠٠٧م، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: مجموعة من الباحثين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١.

الشهاب الخفاجي، أحمد بن محمد، ١٩٩٦م، شرح درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت، ط١.

الشوكاني، محمد بن علي، ١٤١٤هـ، فتح القدير، دار ابن كثير، دمشق، ط١.

الطبري، محمد بن جرير، ٢٠٠١م، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط١.

طه، محمد نجم الدين، جلال، فؤاد علي، ٢٠٢٥، أبنية المشتقات ودلالاتها مقاربة في الخطاب الأسلوبي لكتاب (سراج الملوك)، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد ٢١، العدد٤.
https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol21.Iss4.1349

العسكري، الحسن بن عبد الله، د.ت، الفروق اللغوية، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، د.ط.

العكبري، عبد الله بن الحسين، د.ت، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ط.

العيني، محمود بن أحمد، ٢٠١٠م، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط١.

العيني، محمود بن أحمد، د.ت، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، د.ط.

الفارابي، إسحاق بن إبراهيم، ٢٠٠٣م، معجم ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر، دار الشعب، القاهرة، د.ط.

الفارضي، محمد بن أحمد الحنبلي، ٢٠١٨م، شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.

الفتني، محمد طاهر بن علي، ١٩٦٧، مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط٣.

الفراء، يحيى بن زياد، ١٩٨٩، المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث– القاهرة، ط٢،.

الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة التميمي، ١٩٨٣، ديوان الفرزدق، تحقيق: إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط١.

القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، ١٩٦٤، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢.

الكرماني، محمود بن حمزة، ١٤٢٩هـ، لباب التفاسير (من أول سورة المائدة إلى آخر سورة الإسراء): دراسة وتحقيق، تحقيق: عبد الله بن حمد المنصور، إشراف: زاهر بن عواض الألمعي، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

الماوردي، علي بن محمد البصري، د.ت، النكت والعيون، تحقيق: السيد عبد المقصود عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت.

المرزوقي، أحمد بن محمد، ٢٠٠٣، شرح ديوان الحماسة، تحقيق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.

المطرزي، ناصر الدين، ١٩٧٩، المغرب في ترتيب المعرب، تحقيق: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، ط١.

مكي بن أبي طالب القيسي، ٢٠٠٨، الهداية إلى بلوغ النهاية، جامعة الشارقة، الشارقة، ط١.

النحاس، أحمد بن محمد، ١٤٢١هـ، إعراب القرآن، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.

النحاس، أحمد بن محمد، ١٤٠٩هـ، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١.

النـوري، السـيد أبـو المعـاطي، وإبـراهيم محمـد النـوري، وأحمـد عبـد الـرزاق عيـد، وأيمـن إبـراهيم الزاملـي، ومحمـود محمـد خليـل الصعيدي، ١٩٩٢، الجامع في الجرح والتعديل، عالم الكتب، بيروت، ط١.

النووي، يحيى بن شرف، ١٤٠٨هـ، تحرير ألفاظ التنبيه، تحقيق: عبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، ط١.

الهـروي، أحمـد بـن محمـد، ١٩٩٩، الغـريبين فـي القـرآن والحـديث، تحقيـق: أحمـد فريـد المزيـدي، مكتبـة نـزار مصـطفى البـاز، الرياض، ط١.

الهلالي، محمد تقي الدين، ١٩٧٨، تقويم اللسانين، مكتبة المعارف، ط١.

الواحدي، علي بن أحمد النيسابوري، ١٤٣٠هـ، التفسير البسيط، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١.

الواحـدي، علـي بـن أحمـد النيسـابوري، ١٤١٥هـ، الـوجيز فـي تفسـير الكتـاب العزيـز، تحقيـق: صـفوان عـدنان داوودي، دار القلـم، دمشق، ط١.

الوقشـي، هشـام بـن أحمـد الأندلسـي، ٢٠٠١، التعليـق علـى الموطـأ فـي تفسـير لغاتـه وغـوامض إعرابـه ومعانيـه، تحقيـق: عبـد الـرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١.